معهد السياسة والمجتمع
Politics and Society Institute (PSI)

التفاعل الرقمي الأردني حول استقالة وزير العمل خالد البكار

إعداد: رند عزم

وحدة الاستماع الرقمي

1. الملخص التنفيذي

في 28 حزيران 2026، طلب رئيس الوزراء الأردني الدكتور جعفر حسان من وزير العمل خالد البكار تقديم استقالته، على خلفية قضية تضارب مصالح مرتبطة بعطاءات حكومية تقدّم بها نجل الوزير، إذ أُحيل أحد هذه العطاءات بينما لم تُحل بقيتها. جاء هذا القرار استناداً إلى مدونة السلوك التي يوقّع عليها الوزراء عند تسلّم مهامهم، وتزامن مع إعلان وزارة الصحة إنهاء عقد شركة خدمات نظافة تعود ملكيتها إلى نجل الوزير وشركائه. وبعد أسبوعين من التداول العلني، صدرت الإرادة الملكية السامية في 14 تموز بالموافقة على قبول الاستقالة رسمياً، وتعين وزير النقل الحالي نضال القطامين وزيراً للعمل.

يرصد هذا التقرير النقاش الرقمي الأردني حول القضية خلال الفترة من 28 حزيران إلى 20 تموز 2026، أي من تاريخ طلب رئيس الوزراء استقالة وزير العمل وحتى أسبوع تقريبًا بعد صدور الإرادة الملكية السامية، إذ يحلل التقرير تفاعل تجاوز 153 ألف تفاعل ووصول محتمل فاق 575 مليوناً.

من حيث التوزع الزمني، لم يتفاعل الجمهور مع لحظة اتخاذ القرار الداخلي (28 حزيران) بقدر ما تفاعل مع لحظة الكشف الإعلامي عنه (2-3 تموز)، والتي سجّلت الذروة المطلقة للنقاش. أما ذروة الحسم الرسمي أي صدور الإرادة الملكية في 14 تموز فجاء التفاعل الرقمي الأردني فيها أقل حجماً بشكل ملحوظ من ذروة الكشف الأولى، وهو ما يشير إلى أن الاهتمام العام كان مدفوعاً بديناميكية الكشف والتفاصيل الجديدة أكثر من كونه مدفوعاً بمتابعة المسار الإجرائي والدستوري للقضية. وبعد صدور الإرادة الملكية، تراجع النقاش بشكل شبه كامل، ما يعني أن القرار الرسمي شكّل نقطة إغلاق فعلية للقضية ضمن الفضاء الرقمي.

من حيث اتجاهات المشاعر، أظهر تصنيف المشاعر هيمنة واضحة للمحتوى المحايد (77.3%)، مقابل 17.1% سلبي و5.5% إيجابي فقط. غير أن هذا التوزيع لا يعكس بالضرورة موقف الجمهور الفعلي، إذ يتضح أن جزءاً كبيراً من "الحياد" ناتج عن طبيعة النقاش الإخبارية الغالبة، بينما يُرجَّح أن جزءاً آخر من المحتوى غير الإخباري صاغه المتفاعلون الرقميون الأردنيون بلغة حذرة ومبطّنة تجنباً للتبعات القانونية المحتملة في ظل الأطر التشريعية الناظمة للنشر الرقمي في الأردن، ما يعني أن الحياد الظاهر قد يخفي مواقف ضمنية أكثر وضوحاً مما تُظهره الأرقام الخام.

من حيث مضمون النقاش، تبنّى الجمهور الرقمي الأردني إلى حد بعيد التوصيف الرسمي للقضية عبر تصدّر مصطلح "تضارب المصالح" للكلمات الأكثر تكراراً، ما يعكس تمييزاً ضمنياً لدى الجمهور بين هذا المفهوم وبين

"الفساد" كجريمة موصوفة. كما تجاوز جزء مهم من النقاش الحديث عن الواقعة الفردية ليطرح مطالب بإصلاح مؤسسي دائم يضبط عمل الوزراء عموماً، عبر حضور لافت لعبارات مرتبطة بـ"نظام لضبط العمل الوزاري" وتحديث الأنظمة والقوانين. كما لوحظ حضور متكرر لعبارة "نجل الوزير" ضمن أبرز الكلمات، في إشارة إلى تركيز الجمهور على العلاقة بين الموقع الوظيفي للوزير واستفادة المقربين منه.

بشكل عام، تقدّم نتائج هذا التقرير مؤشراً على أن التفاعل الرقمي الأردني مع قضايا المساءلة الحكومية يميل إلى ربطها بسياقات سابقة وبمطالب أوسع تتعلق بالإصلاح المؤسسي.

2. خلفية وتمهيد

في ٢٨ حزيران ٢٠٢٦، طلب رئيس الوزراء الأردني الدكتور جعفر حسان من وزير العمل خالد البكار تقديم استقالته على خلفية قضية تضارب مصالح مرتبطة بعطاءات حكومية تقدّم بها نجل الوزير، إذ أُحيل أحد هذه العطاءات بينما لم تُحال البقية.[1] وأوضح مصدر حكومي أن القرار استند إلى مدونة السلوك التي يوقّع عليها الوزراء عند تسلّم مهامهم، والتي تُلزمهم بتجنّب تضارب المصالح[2]. وجاء طلب الاستقالة أثناء وجود رئيس الوزراء خارج البلاد، حيث قُدّمت الاستقالة رسمياً إلى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية أيمن الصفدي بصفته رئيساً للوزراء بالوكالة[3]. وفي السياق ذاته، أعلن وزير الصحة إنهاء عقد شركة خدمات نظافة تعود ملكيتها إلى نجل الوزير البكار وشركائه مع وزارة الصحة[4]. وكُلّف وزير النقل نضال مرضي عبدالله القطامين بإدارة أعمال وزارة العمل بالوكالة، إلى أن صدرت الإرادة الملكية السامية في ١٤ تموز ٢٠٢٦ بتعيينه وزيراً للنقل ووزيراً للعمل، وبالموافقة على قبول استقالة البكار رسمياً من منصبه اعتباراً من التاريخ ذاته[5].

---

[1] الجزيرة نت، "تضارب مصالح في عطاءات حكومية يطيح بوزير العمل الأردني خالد البكار"، ٢ تموز ٢٠٢٦.
https://www.aljazeera.net/news/2026/7/2/تضارب-مصالح-في-عطاءات-حكومية-يطيح

[2] قناة المملكة، "مصدر حكومي: رئيس الوزراء يطلب استقالة وزير العمل بسبب تضارب مصالح"، ٢ تموز ٢٠٢٦.
https://www.almamlakatv.com/news/203634

[3] خبرني، "البكار يخرج عن صمته: ما زلت وزيراً للعمل."
https://www.khaberni.com/news/825507

[4] الجزيرة نت، مصدر سابق(١)

[5] الإرادة الملكية السامية، الديوان الملكي الهاشمي، ١٤ تموز ٢٠٢٦ (نص رسمي) إرادة ملكية بالموافقة على إجراء تعديل على حكومة الدكتور حسان - الديوان الملكي الهاشمي

أثارت القضية تفاعلاً واسعاً في الأوساط السياسية والبرلمانية والشعبية، خصوصاً مع تزامنها مع نقاشات تشريعية موازية بشأن مشروع قانون الضمان الاجتماعي وقانون الإدارة المحلية، وتوسّعت لنقاش قضايا أخرى مرتبطة بالموضوع الأمر الذي برز في التفاعلات الرقمية الأردنية وهو ما يبحثه هذا التقرير[6].

3. المنهجية

يندرج هذا التقرير ضمن منهجية الاستماع الرقميDigital Listening ، القائمة على رصد النقاش الرقمي العام المنشور عبر الفضاء الإلكتروني وتحليله كمياً ونوعياً. ويستهدف التقرير تحديداً الخطاب الرقمي الأردني حول استقالة وزير العمل خالد البكار، بما يشمل المنشورات والتغريدات والمقالات الإخبارية والتعليقات المنشورة عبر المنصات الرقمية والمواقع الإلكترونية الأردنية المختلفة مثل: منصةX ، فيسبوك، إنستغرام، المواقع الإخبارية، المدونات وغيرها.

اعتمد التقرير على تحليل البيانات الكمية التي تم الحصول عليها من أداة الاستماع الرقمي، إلى جانب تحليل نوعي للمضامين والسرديات المتداولة.

تعريفات إجرائية:

- النتائج :(Results) إجمالي عدد المنشورات الصادرة عن حسابات أردنية المرصودة ضمن الاستعلام Query والفترة الزمنية المحددة.
- الكتّاب الفريدون :(Unique Authors) عدد الحسابات الأردنية المختلفة التي أنتجت المحتوى المرصود.
- التفاعل :(Engagement) مجموع الإعجابات والتعليقات والمشاركات على المنشورات المرصودة.
- الوصول المحتمل :(Potential Reach) التقدير التقريبي لعدد المستخدمين في الأردن الذين تعرّضوا للمحتوى المرصود.

تجدر الإشارة إلى أن حجم العينة المرصودة في التقرير قد يبدو محدوداً إذا قورن باتساع النقاش الرقمي العام حول قضايا المساءلة في الأردن. غير أن هذه البيانات تمثل عينة نموذجية لما أتاحته أداة الاستماع الرقمي ضمن محددات الاستعلام Query والفترة الزمنية المعتمدة في هذا التقرير. ولا تشمل النتائج الحسابات المغلقة أو المحتوى الخاص والمحذوف، نظراً لسياسات الخصوصية وتفاوت قدرة الأداة على الجمع بين المنصات المختلفة. لذلك، تُقرأ هذه النتائج كمؤشر تحليلي للاتجاهات السائدة في المساحة الرقمية العامة المتعلقة باستقالة وزير العمل خالد البكار، وليس كحصر شامل لكافة النقاشات الرقمية الدائرة حول القضية.

[6] الشرق الأوسط، "الأردن: تساؤلات عن استقالة وزير العمل ودستورية نفاذها"، ٢ تموز ٢٠٢٦.
https://aawsat.com/العالم-العربي/المشرق-العربي/5292437

4. النتائج الكمية العامة

RESULTS	UNIQUE AUTHORS	ENGAGEMENT	POTENTIAL REACH
1.7K	482	153.3K	575.9M
615.4% Compared to the previous period	288.7% Compared to the previous period	4K% Compared to the previous period	600.2% Compared to the previous period

بلغ إجمالي المنشورات المرصودة خلال الفترة من 28 حزيران إلى 20 تموز 2026 ما يقارب 1,700 منشور، صادرة عن 483 مستخدمًا أردنيًا مختلفاً، بتفاعل إجمالي بلغ نحو 153.3 ألف تفاعل، ووصول محتمل تجاوز 575.9 مليون. وتُظهر هذه الأرقام ارتفاعاً حاداً مقارنة بالفترة السابقة (615.8% بحجم المنشورات، 289.5% بعدد المتفاعلين، وما يقارب 4000% بمؤشر التفاعل، و600.2% بالوصول المحتمل)، ما يعكس أن النقاش حول القضية غائبًا قبل انطلاقها.

5. التوزع الزمني للنقاش

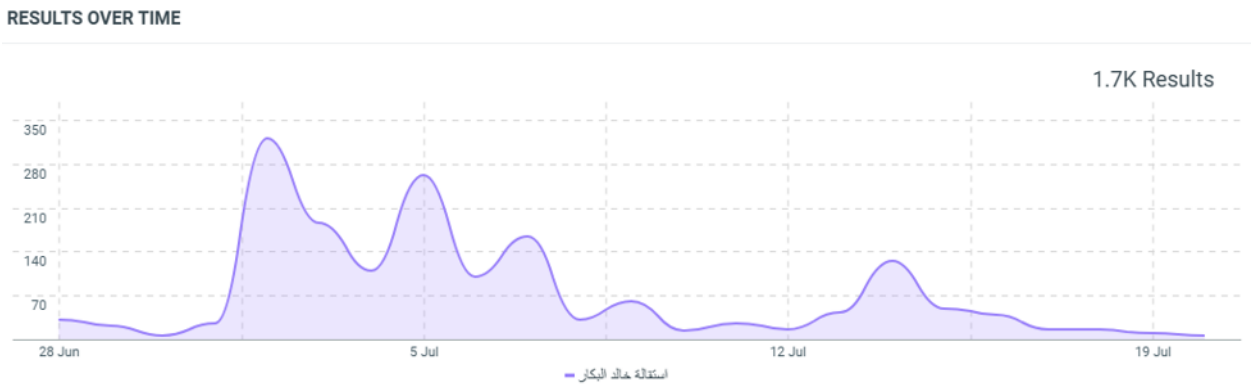

يكشف تتبّع منحنى النقاش عبر الزمن، عند مقارنته بالتسلسل الفعلي للأحداث كما تناقلته المصادر الإخبارية، عن مراحل متمايزة يمكن قراءتها على النحو التالي:

1.5 المرحلة الأولى: النقاش المحدود (28-30 حزيران)

رغم أن طلب الاستقالة من رئيس الوزراء جعفر حسان جرى في 28 حزيران بحسب المصادر الحكومية، إلا أن المنحنى يُظهر نقاشاً محدوداً خلال هذه الأيام الثلاثة (أقل من 50 منشور يومياً). يعكس ذلك أن القرار بقي في هذه المرحلة قراراً داخلياً لم يتناوله الإعلام على نطاق واسع.

2.5 المرحلة الثانية: ذروة التغطية الإعلامية (1-3 تموز)

يتصاعد المنحنى بشكل حاد ليبلغ ذروته المطلقة يوم 2-3 تموز (أكثر من 350 منشوراً). يتطابق هذا التوقيت مع

لحظة تناول وسائل الإعلام الأردنية للخبر بشكل موسّع، حيث نقلت عدة منصات إخبارية يوم الخميس 2 تموز عن مصدر حكومي تفاصيل طلب الاستقالة وربطه بقضية تضارب مصالح متعلقة بعطاءات حكومية تقدّم بها نجل الوزير. تشير هذه الذروة إلى أن التفاعل الأوسع تزامن مع لحظة الإعلان والتوضيح الرسمي لخلفية القرار، لا مع لحظة اتخاذه الفعلية قبل أيام.

3.5 المرحلة الثالثة: الذروة الثانوية (5 تموز)

ذروة ثانية أقل حدة (نحو 280 منشوراً) تتزامن مع استمرار تناول تفاصيل إضافية، من بينها إعلان وزارة الصحة إنهاء عقد شركة خدمات نظافة عائدة لنجل الوزير، إضافة إلى توسّع النقاش عند الأردنيين ليشمل تساؤلات حول مدى انطباق معايير مماثلة على حالات أخرى. تعكس هذه المرحلة توسّعاً في نطاق النقاش من التركيز على و اقعة محددة إلى طرحها كمثال ضمن نقاش أعم حول المساءلة.

4.5 المرحلة الر ابعة: التذبذب المتراجع (6-9 تموز)

تذبذب أصغر بين موجتين هابطتين يتزامن مع تصريحات لاحقة للوزير البكار أوضح فيها أنه لا يزال يشغل منصبه دستورياً إلى حين صدور الإرادة الملكية اللازمة لنفاذ الاستقالة. أعاد هذا التوضيح تنشيط النقاش جزئياً دون بلوغ حدة الذروة الأولى، كونه توضيحاً إجر ائياً بالدرجة الأولى.

5.5 المرحلة الخامسة: فترة الانتظار (10-13 تموز)

انخفاض ملحوظ في حجم النقاش (أقل من 70 منشوراً يومياً)، وهي فترة تفصل بين التغطية الإعلامية الأولى وصدور القرار الدستوري النهائي، تراجع خلالها تدفق المعلومات الجديدة حول القضية.

6.5 المرحلة السادسة: ذروة الحسم الرسمي (14-15 تموز)

ذروة أخيرة أقل حجماً نسبياً (نحو 140 منشوراً) تتزامن مع صدور الإرادة الملكية بالمو افقة على قبول استقالة البكار رسمياً وتعيين نضال القطامين وزيراً للنقل والعمل. من الملاحظ أن هذه الذروة، رغم أهميتها الدستورية باعتبارها اللحظة التي أنهت القضية إجر ائياً، جاءت أقل حجماً من ذروة التغطية الإعلامية الأولى، ما قد يُفسَّر بأن الإعلان الرسمي جاء متوقعاً إلى حد كبير بعد أسبوعين من التداول العلني للقضية.

7.5 المرحلة السابعة: تراجع النقاش (16-20 تموز)

تراجع ملحوظ في حجم النقاش عقب صدور الإرادة الملكية مباشرة، ما يشير إلى أن القرار الرسمي شكّل نقطة إغلاق فعلية للنقاش العام حول القضية ضمن الفترة المرصودة.

6. اتجاهات المشاعر

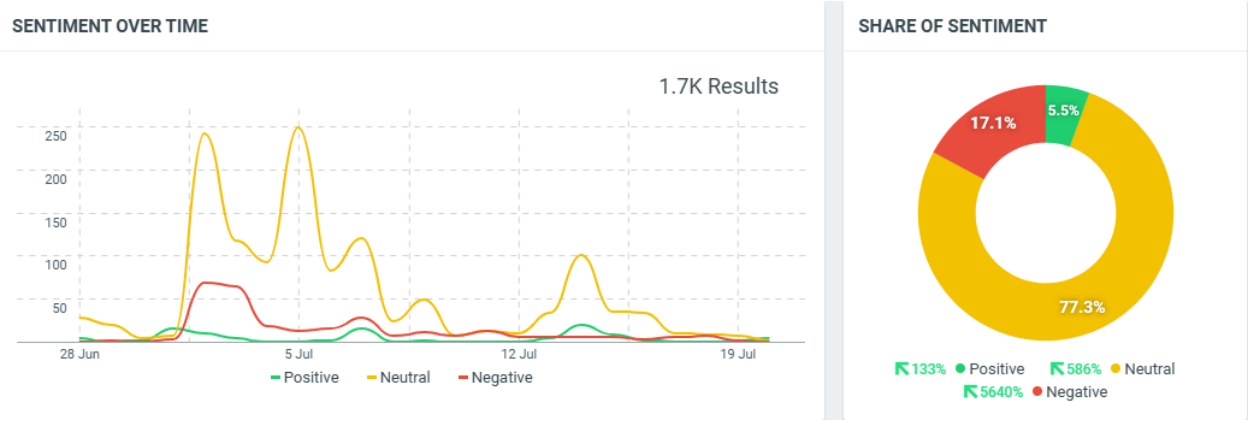

بحسب التصنيف الآلي، جاء توزع المشاعر خلال فترة الرصد كالتالي :محايد 77.3%، سلبي 17.1%، إيجابي 5.5%.

وكما هو موضح في قسم المنهجية، فإن هذا التوزيع يجب أن يُقرأ بطريقة أعمق. فالنسبة العالية من المحتوى "المحايد" تعكس بشكل أساسي الطابع الإخباري الغالب على النقاش، إذ يُظهر تحليل الثيمات الذي أنتجته الأداة أن جزءاً كبيراً من المحتوى المرصود كان عبارة عن نقل إخباري من مصادر متعددة Ammon News ، Roya News، A One TV، AlMamlaka TV وغيرها لتفاصيل القضية والتحقيقات المرتبطة بها، بما في ذلك تغطية طلب الاستقالة، والمرسوم العاجل الذي أصدرته الحكومة لتنظيم العمل الوزاري ومنع تضارب المصالح، وتكليف نضال القطامين بإدارة وزارة العمل.

وفي المقابل، لا يعني الحضور الكثيف للمحتوى الإخباري غياب موقف شعبي أردني واضح تجاه القضية. إذ يُرجَّح أن جزءاً من المحتوى غير الإخباري صيغ بلغة حذرة أو غير مباشرة، ما انعكس في تصنيفه الآلي كمحايد رغم أنه قد يحمل موقفاً ضمنياً. ويُفسَّر هذا الميل نحو الحذر بحساسية القضية باعتبارها متعلقة بشخصيات رسمية بعينها، في ظل الأطر القانونية الناظمة للنشر الرقمي في الأردن (قانون الجرائم الإلكترونية)، وهو عامل سياقي يجدر أخذه بعين الاعتبار عند تفسير أي نقاش رقمي يتناول شخصيات أو قضايا حكومية حساسة. ويدعم هذه القراءة ما تضمنته نتائج تحليل الثيمات من إشارة إلى تعبير عدد من المستخدمين عن استياء واسع ومطالبات صريحة بالمساءلة، ولكن بأسلوب دبلوماسي حذر، مما جعل جزءاً من هذا المحتوى صُنّف آلياً كمحايد.

أما بالنظر العميق إلى نوعية النقاش الرقمي المتصف بالنسبة "السلبية" (17.1%) فلا تعني بالضرورة موقفاً سلبياً من شخص الوزير البكار حصراً، ولكن يتضح من تحليل الثيمات أن جزءاً كبيرًا منها يحمل طابعاً مزدوجاً: نقد مباشر مرتبط بوقائع العطاءات محل القضية، إلى جانب مطالبة أوسع موجّهة للحكومة بتطبيق معايير مساءلة مماثلة على حالات أخرى.

يظهر منحنى المشاعر عبر الزمن أن المحتوى المحايد هيمن على النقاش طوال فترة الرصد بشكل شبه كامل، بما يتسق مع طغيان الطابع الإخباري. أما المحتوى السلبي فسجّل أعلى مستوياته خلال ذروة التغطية الإعلامية الأولى (2-3 تموز)، متزامناً مع لحظة الإعلان عن خلفية القرار المرتبطة بتضارب المصالح، ثم تراجع تدريجياً في الموجات اللاحقة (5 تموز، و14-15 تموز عند صدور الإرادة الملكية) دون أن يقترب في أي مرحلة من حجم المحتوى المحايد. أما المحتوى الإيجابي فبقي هامشياً طوال الفترة المرصودة، وإن سجّل أعلى نسبة نمو نسبية (133%) مقارنة بالفترة السابقة، رغم محدوديته المطلقة.

يُرجَّح أن حدة النقد المسجَّلة في هذه القضية ترتبط جزئياً بسابقة سبقتها بأشهر قليلة، حين أثار تعيين ابنة الوزير البكار، ليلى، في الديوان الملكي الهاشمي جدلاً رقمياً واسعاً حول سرعة توظيفها عقب تخرجها، ما دفع الوزير حينها لتوضيحات علنية مؤكداً التزام التعيين بالمعايير الرسمية. ن المرجّح أن هذه السابقة أسهمت في تشكّل سردية مسبقة لدى جزء من المتفاعلين الرقميين الأردنيين حول تكرار الاستفادة العائلية من الموقع الوظيفي للوزير، وهو ما قد يفسّر جزئياً حدة التفاعل السريعة عند الإعلان عن قضية العطاءات الحكومية اللاحقة، باعتبارها من منظور جزء من الجمهور استمراراً لنمط سابق لا و اقعة منفصلة ومستقلة.

تحليل الثيمات وأطر النقاش الرقمي

يكشف تحليل الكلمات الأكثر تكراراً في النقاش الرقمي حول استقالة وزير العمل الأردني خالد بكار أن مصطلح "تضارب المصالح" تحوّل إلى الإطار المرجعي الأساسي الذي فسّر من خلاله الجمهور الرقمي الأردني القضية

بأكملها. فقد جاء هذا المصطلح، إلى جانب "مدونة السلوك" و"الأنظمة والقوانين"، في مقدمة الكلمات الأكثر تكراراً، ما يدل على أن النقاش العام الأردني تبنّى إلى حد بعيد المفردات والتوصيف الرسمي نفسه الذي استخدمته الحكومة لشرح القرار، لا مفردات بديلة كـ"فساد" أو "فضيحة."

ويعكس تركّز النقاش حول هذا المصطلح تحديداً إدراكاً ضمنياً لدى الجمهور الرقمي الأردني بأن جوهر القضية ليس اتهاماً جنائياً مباشراً بقدر ما هو انتهاك لمبدأ الفصل بين الموقع الوظيفي العام والمصلحة الخاصة أو العائلية. فمصطلح "تضارب المصالح" بطبيعته يشير إلى حالة يجد فيها المسؤول نفسه في موقع يمكن أن تتقاطع فيه صلاحياته الرسمية مع منفعة تعود عليه أو على المقربين منه، بصرف النظر عن وجود نية سيئة مثبتة من عدمها. وهذا ما يفسّر لماذا حرصت جهات رسمية وأصوات مجتمعية على التمييز بين "الفساد" كجريمة موصوفة و"تضارب المصالح" كمخالفة تتعلق بالحوكمة وأخلاقيات الوظيفة العامة، وهو تمييز انعكس في طريقة تأطير النقاش الرقمي نفسه.

اللافت في سحابة الكلمات هو الحضور القوي لعبارات مثل "نظام لضبط العمل الوزاري" و"مشروع نظام لضبط العمل الوزاري" و"تحديث الأنظمة والقوانين"، وهي عبارات تتجاوز الحديث عن حالة الوزير البكار الفردية لتطرح مطلباً أوسع بإصلاح مؤسسي دائم يضبط عمل الوزراء ككل ويمنع تكرار حالات مشابهة مستقبلاً. هذا يشير إلى أن جزءاً مهماً من النقاش الرقمي تجاوز إطار "المحاسبة الفردية" (معاقبة شخص بعينه) إلى إطار "الإصلاح المنهجي" (بناء أنظمة رقابة تحول دون تكرار الظاهرة)، وهو تحوّل يعكس نضجاً نسبياً في كيفية تعاطي الجمهور الرقمي الأردني مع قضايا الشأن العام، إذ امتد التفاعل إلى التفكير في الحلول الهيكلية.

من الملاحظ أيضاً أن أسماء الأطراف الرسمية المعنية بالقرار (رئيس الوزراء جعفر حسان، الوزير نضال القطامين) حضرت بكثافة موازية تقريباً لحضور اسم الوزير البكار نفسه، ما يشير إلى أن الجمهور الرقمي ربط القضية بشكل مباشر بأداء الحكومة وطريقة تعاملها مع الملف، سواء من زاوية تقييم القرار (هل هو كافٍ أم شكلي) أو من زاوية متابعة التبعات الإدارية له (التعيين البديل، وقف العطاءات).

من اللافت أن عبارة "نجل الوزير" حضرت ضمن الكلمات الأكثر تكراراً في سحابة الكلمات، إلى جانب مصطلح "تضارب المصالح" نفسه. يعكس هذا الحضور أن الجمهور الرقمي أطّر القضية بشكل أساسي حول طبيعتها القانونية المحددة، أي العلاقة بين موقع الوزير الوظيفي وعطاءات حكومية تقدّم بها نجله، بما ينسجم مع التوصيف الرسمي نفسه للواقعة بوصفها حالة "تضارب مصالح"، لا باعتبارها متعلقة بأداء الوزير في مهامه كوزير عمل بشكل عام.

ويلاحظ أن هذا الحضور جاء متسقاً مع سياق سابق أشير إليه في قسم تحليل المشاعر، يتعلق بجدل رقمي سبق أن رافق تعيين ابنة الوزير في الديوان الملكي الهاشمي قبل أشهر. تكرار الإشارة إلى أبناء الوزير في سياقين متتاليين يشير إلى أن جزءاً من الجمهور يتابع هذا الجانب تحديداً من الشأن العام (العلاقة بين المواقع الوظيفية

الرسمية والاستفادة العائلية منها) كمحور متكرر يستحق المتابعة، أكثر من كونه يقرأ كل واقعة بمعزل عن سابقتها.

ويشير هذا النمط في تشكّل الأطر النقاشية إلى أن جزءاً كبيراً من التفاعل الرقمي حول القضية لم يكن موجهاً بالأساس نحو إدانة شخصية، بقدر ما كان تعبيراً عن قلق عام حول مدى قدرة المنظومة الإدارية والتشريعية القائمة على ضبط الحدود بين الوظيفة العامة والمصلحة الخاصة بشكل استباقي ومنهجي، لا بشكل تفاعلي يقتصر على الاستجابة لكل واقعة على حدة عند انكشافها.

7. خلاصة وتحليل ونقاش

أولاً: ما تعنيه هذه القضية بالنسبة لخطاب المساءلة

تُظهر نتائج هذا التقرير أن قضية استقالة وزير العمل خالد البكار تحوّلت إلى محطة لافتة يقيس من خلالها الجمهور الرقمي الأردني مدى جدية الحكومة في التعامل مع قضايا تضارب المصالح. ويُلاحظ أن حجم التفاعل الكبير الذي رافق القضية (بارتفاع تجاوز 600% عن الفترة السابقة) يعكس اهتماماً مجتمعياً أردنيًا حقيقياً بمعرفة كيف تتعامل الحكومة مع مثل هذه الحالات، وهو ما يمنح خطوة الطلب بالاستقالة أهمية رمزية تتجاوز الواقعة نفسها، باعتبارها إشارة إلى استعداد الحكومة لاتخاذ إجراءات فعلية عند ظهور شبهة تضارب مصالح، لا الاكتفاء بالتعامل معها بصمت. وهذا بحد ذاته مؤشر مفيد لصانع القرار فالقرارات الحاسمة تجاه قضايا الحوكمة تُقرأ إيجابياً من الجمهور، وتستحق أن تُبنى عليها خطوات تواصلية مماثلة مستقبلاً.

ثانياً: سرعة الإعلان أهم من توقيت الحسم

من أبرز ما يرصده التقرير أن الجمهور الرقمي الأردني تفاعل بشكل أكبر مع لحظة الإعلان الأولى عن القضية (2-3 تموز) أكثر من تفاعله مع لحظة صدور القرار الرسمي النهائي (14-15 تموز). وهذا يحمل درساً عملياً مباشراً لصانع القرار الأردني: المعلومات والصياغة التي تُطرح في اللحظة الأولى للإعلان عن أي قضية هي التي تبقى الأكثر حضوراً في ذاكرة الجمهور الرقمي وتشكّل الإطار الذي يُقاس عليه النقاش لاحقاً، أكثر من أي تفاصيل أو توضيحات تصدر بعد ذلك. وبهذا المعنى، فإن العناية بمحتوى وصياغة أول إعلان رسمي حول أي قضية، ووضوح الأسباب المذكورة فيه منذ البداية، تُعد نقطة محورية تستحق اهتماماً خاصاً، كونها اللحظة التي تُبنى عليها انطباعات الجمهور الأولية وتتكرر الإشارة إليها طوال فترة تداول القضية.

ثالثًا: من محاسبة فردية إلى مطالبة بإصلاح أشمل

من الملفت أن جزءاً كبيراً من النقاش كان أوسع من معاقبة فردية لشخص وزير بذاته و إنما مطالبة بوضع أنظمة تضبط عمل الوزراء بشكل عام وتمنع تكرار مثل هذه الحالات مستقبلاً. وهذا يعكس وعياً لدى الجمهور الرقمي الأردني بأهمية الحلول المؤسسية الدائمة، لا الاكتفاء بمعالجة كل حالة على حدة. وتكمن هنا فرصة مهمة لصانع القرار: تحويل هذا الاهتمام العام إلى زخم داعم لأي تشريع أو نظام يُعنى بضبط تضارب المصالح، والاستفادة من التوقيت الحالي لتقديم هذا النوع من الإصلاحات باعتبارها استجابة مباشرة لمطلب شعبي واضح، لا كمبادرة منفصلة عنه.

رابعًا: كيف تؤثر السوابق على نظرة الأردنيين للقضايا الجديدة

لاحظ التقرير أن المتفاعلين الرقميين الأردنيين ربطوا هذه القضية بواقعة سابقة تتعلق بتعيين ابنة الوزير قبل أشهر، ما يدل على أن الأردنيين يتذكرون السوابق ويستحضرونها عند تقييم أي قضية جديدة مشابهة. وهذا يحمل توصية واضحة لصانع القرار: كلما كانت المؤسسات أكثر شفافية ومبادرة في توضيح مثل هذه المسائل منذ وقت مبكر وقبل أن تتحول إلى جدل واسع، كان ذلك أكثر فاعلية في الحد من تراكم الانطباعات السلبية على المدى الطويل، وأكثر توفيراً للجهد اللازم لاحتواء أي جدل لاحق.

في الختام، تقدّم هذه القراءة مؤشرات أولية مفيدة يمكن أن يستفيد منها صانع القرار في فهم كيفية تفاعل الجمهور الرقمي الأردني مع قضايا المساءلة، وفي تصميم استجابات تواصلية أكثر فاعلية لقضايا مشابهة مستقبلاً. مع الإشارة إلى أن النتائج المعروضة تعكس ما هو متاح للرصد ضمن حدود الاستعلام والفترة الزمنية المعتمدة في هذا التقرير، لا صورة شاملة كاملة عن كل أشكال الرأي العام حول القضية.